

السلطة

نشرة خاصة تصدرها السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية

العدد رقم : 003 مارس 2013



جيل جديد من الرخص التلفزيونية

قريبا آية متابعة
الإعلام السمعي البصري

يوم تفكيري حول
مسؤولية الصحفي

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
Honneur - Fraternité - Justice
Haute Autorité de la Presse et de l'Audiovisuel
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل
السلطة العليا للصحافة
و السمعيات البصرية
يوم تفكيري حول موضوع:
« مسؤولية الصحفي »
Journée de réflexion sous le thème:
« La Responsabilité du Journaliste »
04 Mars 2013 à l'Hotel Mauri-Center موري-سانتر 04 مارس 2013



حرية الصحافة و
أخلاقيات الإعلام

الخدمة العمومية الإعلامية

من نحن؟

السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية سلطة إدارية مستقلة مكلفة بتنظيم الصحافة والإعلام السمعي البصري في موريتانيا. تسمى الهيئة المداولة للسلطة «المجلس» وتتكون من ستة أعضاء من بينهم ثلاثة من ضمنهم الرئيس يعينهم رئيس الجمهورية، و اثنان يعينهم رئيس الجمعية الوطنية، وواحد يعنه رئيس مجلس الشيوخ.

ماهي سلطاتنا ؟

تتوفر السلطة في إطار تنفيذ مهامها على سلطة رقابة ومتابعة نشاطات مؤسسات الصحافة والإعلام السمعي البصري. ويمكنها بمقتضى ذلك ان تزور المنشآت وأن تنجز الخبرات وتقوم بالتحقيقات وتجمع المعطيات التي تراها ضرورية لممارستها لسلطاتها. ويمكن السلطة، وفق الشروط التي يحددها القانون، أن تنزل عقوبات إدارية بكل متعهد خصوصي أو عمومي. وتبت بصفتها مجلساً تأديبياً في مجال الصحافة والإعلام السمعي البصري.

ماهي مهامنا ؟

تسهر السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية على تطبيق التشريعات والنظم المتعلقة بقطاع الإتصال. وتكلف بالمهام التالية :

- الإسهام في ضمان احترام أعراف المهنة؛
- دراسة طلبات استغلال المحطات الإذاعية والتلفزيونية؛
- ضمان نفاذ الأحزاب السياسية والنقابات وهيئات المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام بإنصاف؛
- ترقية المنافسة الحرة والسليمة في قطاع الإعلام.

يمكن أن ترفع التظلمات إلى السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية من قبل كل مواطن أو ناشط سياسي أو من المجتمع المدني، بشأن المسائل التي تدخل في حقل اختصاصها.

ويمكنها أن تقدم المقترحات للسلطات التشريعية والتنفيذية، وأن تصدر بيانات وتوصيات حول المسائل المتعلقة بالصحافة والإعلام السمعي البصري.

يمكن رفع المظالم والدعاوى إلى السلطة العليا: بواسطة الكتابة إليها؛ ويمكن السلطة أن تتعهد تلقائياً بكل مسألة تدخل في مجال اختصاصها.



يجري منذ فترة قرب الحدود الموريتانية نزاع مسلح يلهب شبه المنطقة ويخلف عددا كبيرا من الضحايا. وقد أسفر هذا النزاع، الذي يحظى بتغطية إعلامية مكثفة، عن حصد العديد من الأرواح وانتهاك الحقوق وعن أزمة إنسانية فاجعة. وطبيعي في مثل هذه الظروف أن يستنهض الصحفي ضميره المهني وأن يعيد الإعلاميون إلى الأذهان ذلك الجدل القديم الحديث حول ثنائية «حرية الصحافة ومسؤولية الصحفي» وما ترتب عنها على مر الزمن من تأثير كبير على مكانة الصحفي وعلاقته بالمجتمع ومن تقييم خدمة المهنة الإعلامية للمصلحة العامة.

قواعد المهنة الصحفية دون أن ألحق بالبشرية جسيم الضرر؟ أم كيف نوفر المعلومة ونصدق الخبر دون أن نتخلى عن قيمنا الإنسانية؟ أليس من واجبنا الأخلاقي أن نوفق بين حرية الإعلام ومسؤولية الصحفي؟ هل نستطيع أن نوازن الخبر دون الانزلاق في متهاتات الدعاية؟ وكيف ننقل المعلومات بأمانة دون أن نكون أبواقا للمتطرفين؟ بل كيف نحمي مصادر الخبر دون أن نكون متماثلين مع من يوصفون بالإرهاب؟

في مثل هذه الظروف يبقى الضبط الذاتي، بتحكيم الضمير والقيّم والنظر في عواقب الأمور، السبيل الوحيد إلى ممارسة مسؤولية لهذه المهنة الصحفية النبيلة. وبعبارة أخرى تأثير العواطف ومغريات السوق، تستطيع صحافتنا الفتية أن تحكّم العقل ومنطق المواطنة وخدمة المصلحة العامة لتجنب وطننا مآسي التفرقة ولهيب النزاعات وما لها من آثار ماحقة تقضي على الأخضر واليابس. بذلك يؤدي إعلامنا الصاعد مهمته السامية، دعما للديمقراطية والتنمية، ودون أن ييثر روح الحقد أو يذكي النعرات الطائفية أو يهدد السلم الاجتماعي.

لذلك وتجاوبا مع هذا الظرف الإقليمي المتأزم، رأت السلطة العليا، التي تسعى جاهدة إلى تأطير ومواكبة الصحافة في تطلّعها إلى الحرية والاستقلال والمسؤولية واحترام المبادئ والأخلاق المهنية، أن تخصص ملف هذا العدد لأحد المحاور الشاغلة في العمل الإعلامي، ألا وهو مسؤولية الصحفي. وترمي السلطة، من وراء نشر أشغال الورشة الأخيرة التي نظمتها حول الحرية والمسؤولية الإعلامية، إلى طرح النقاش من جديد حول هذه الإشكالية، لتتراحم أفكار المهنيين فتخلص إلى ما يمكنهم من التوفيق بين ما هو متلائم بالضرورة من حرية للصحافة ومسؤولية للصحفي.

ولا شك أن الوضع المأساوي القائم على حدودنا، جدير بأن يستوقف مسار الصحفيين الموريتانيين للتساؤل والتأمل حول مقصد حرية الصحافة وأبعاد ما تخدم به النفع العام وحول أخلاقيات المهنة الصحفية والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أربابها بسبب استخدام غير مسؤول لحق التعبير وحق الإعلام.

من المسلم به أن حرية الصحافة ضرورية في كل وقت وفي جميع الأحوال لكل مجتمع ديمقراطي. ولا يمكن بأي حال أن نقبل بالحد من هذه الحرية مهما كانت الظروف. إلا أن كل صحفي مسؤول، في جميع الأوقات كذلك، عن عواقب ما ينشره من تهديد لأمن الأشخاص والممتلكات والمساس بقيم الديمقراطية وبالمصلحة العليا للوطن. ولا تقلل هذه المسؤولية الجسيمة إلا من خلال معالجة الخبر وممارسة الصحفي للعمل الإعلامي، لاسيما أثناء الفترات الحساسة كالأزمات والمنافسات الانتخابية الساخنة وتغطية النزاعات المسلحة. لذلك، من الطبيعي أن نردد اليوم السؤال القديم: هل يحق للصحفي أن يتذرع بالحق في التعبير والإعلام لينشر معلومات من شأنها إثارة الفتنة وإشعال نار الحقد وتعميق الشرخ الاجتماعي؟ أو ليس من واجبه الأخلاقي ومما يمليه ضميره المهني، بغض النظر عن أحكام القانون ومواثيق الشرف، أن يسعى وفق حسّه ووعيه وثقافته وإدراكه لمقاصد الحرية، إلى تضميد الجراح ولمّ الشمل وصون السلم الاجتماعي؟ هذه التساؤلات وغيرها تقتضي من صحافتنا التأمل وعميق التفكير.

ذلك أننا نعيش اليوم زمنا دُمرت فيه أُمم بأكملها وعاث فيه التعصب والعنف فسادا؛ زمنا نمت فيه إيديولوجيات متطرفة عابرة للحدود، تبث روح الحقد وتشعل نار الحروب الأهلية في العديد من الدول. ولا غرو أن يقف الصحفي الموريتاني في مثل هذه السياق وقفة تأمل وتبصّر لي طرح على نفسه عدة تساؤلات: كيف أمارس

جيل جديد من الرخص التلفزيونية

وبأتي هذا الجيل الجديد من رخص استغلال القنوات التلفزيونية التجارية لإثراء وتنوع الفضاء السمعي البصري الموريتاني الذي أصبح يتوفر على إذاعات وتلفزيونات عديدة من بينها ما يستغله متعهدان للخدمة العمومية ينشرون عدة خدمات سمعية بصرية وعشرة متعهدين خواص يستغلون خمس محطات إذاعية وخمس قنوات تلفزيونية.



أسفرت الدعوة إلى الإشعار بالرغبة في إنشاء قنوات تلفزيونية خصوصية تجارية في موريتانيا، الذي أعلنت عنه السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٢، عن منح ثلاث رخص استغلال جديدة. ووفقا للمعايير والنظم المحددة سلفا، قام مجلس السلطة بفرز ملفات المترشحين حيث فازت عروض كل من مجموعة المرباطين وتلفزيون دافا ومجموعة شنقيط. وقد بلغ أصحاب الرخص الجديدة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١٣، إلى السلطة العليا موافقتهم واستعدادهم لتوقيع دفاتر الالتزامات، وذلك بعد اطلاع المعنيين على مضامين هذه الدفاتر وعلى الالتزامات والشروط المترتبة عنها.

آلية جديدة لمتابعة الإعلام السمعي البصري

قاعدة هذا الحساب على أساس النظم المعمول بها في مجال توزيع الحصص وضبط التعددية أثناء الفترات الانتخابية أو العادية.

– رقابة احترام الالتزامات المضمنة في دفاتر شروط المتعهدين في القطاع وناشري الخدمات الإعلامية السمعية البصرية.

– الكشف عن أي انقطاع لإشارة البث على أثر الإذاعات والتلفزيونات الوطنية.

– حساب الأوقات المخصصة للإشهار في مختلف البرامج الإعلامية السمعية البصرية.

ولاقتناء هذه الآلية المتطورة منحت سلطة التنظيم المغربية للسلطة العليا تسهيلات استثنائية كما قامت بتكوين بعض الأطر الموريتانيين في مجال استغلالها. وتجدر الإشارة إلى أن السلطة العليا لتنظيم السمعيات البصرية في المملكة المغربية الشقيقة ذات تجربة عالية في هذه التقنية التي طورتها وجهزت بها عدة هيئات أوروبية وإفريقية من بينها سلط التنظيم في كل من بلجيكا والنيجر واتشاد وغينيا كوناكري وبنين.

وقعت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية مع نظيرتها المغربية عقدا بموجبهما ستحصل السلطة العليا قريبا على آلية متطورة لمتابعة الإعلام السمعي البصري يمكن من تسجيل وتوثيق ومتابعة المادة الإعلامية التي تبثها وسائل الاتصال السمعية البصرية.

وتتمثل هذه الآلية في تطبيق معلوماتي لمتابعة البرنامج الإذاعي والتلفزيونية سيمكن السلطة العليا من :

- الاستقبال والرقمنة والتخزين والتوثيق طيلة أيام الأسبوع لجميع برامج الإذاعات والتلفزيونات الوطنية والإقليمية والمحلية التي تبث من البلاد بواسطة الشبكات الأرضية أو الرقمية أو الأقمار الاصطناعية.
- المشاهدة والاستماع لهذه البرامج مباشرة على الهواء أو باستعادتها للتمكن من متابعة وتقييم نوعية البرامج ومعالجة الشكاوى والتظلمات المتعلقة بها.
- رقابة التعددية السياسية في الفترات الانتخابية أو العادية من خلال حساب دقيق وأوتوماتيكي للحصص الممنوحة للتشكيلات والشخصيات السياسية والنقابية والمهنية على أثر الإذاعات والتلفزيونات. وستبني

الخدمة العمومية الإعلامية

مُخلا في أداء مهام الخدمة الإعلامية العمومية.

فالمصلحة العامة إذن تقتضي من وسائل الإعلام مراعاة كل هذه الضوابط والمعايير في إعداد البرامج التي توفرها للجمهور.

وإن السلطة العليا، بصفتها هيئة مستقلة مكلفة بتنظيم القطاع، لتتحمل مسؤولية جسيمة في السهر على احترام المبادئ المتعلقة بالخدمة العمومية للإعلام السمعي البصري. وهذا ما يجعلها المدافع الأول عن المصلحة العامة ويلزمها ببذل كل الجهود لرفع التحديات المتعلقة بذلك.

بقلم الشيخ ولد أب
مستشار رئيس السلطة

الإعلامية التي تخدم المصلحة العامة لا تنحصر في البرامج التي تستقطب اهتمام الجمهور، بل تشمل البرامج التي تراعي وتخدم مصلحة هذا الجمهور.

ومن أجل ضمان هذه المصلحة، تخضع وسائل الإعلام السمعي البصري للالتزامات قانونية تقتضي منها توفير برامج تتجاوب مع متطلبات التعددية والتنوع والتجرد والتوازن والإنصاف وصدق المعلومات. وبهذا تكون ملزمة على الدوام بخدمة المصلحة العامة.

وبناء على ذلك، يتعين عليها أن تجتنب، مهما كانت الظروف، بث أي رسالة تزرع الحقد أو تمس من مقدساتنا الإسلامية أو تهدد الوحدة الوطنية أو تنال من رموز الدولة. إذ يعتبر نشر مثل هذه الرسائل تجاوزا خطيرا لأحكام القانون ونقصا

صادقت موريتانيا سنة ٢٠١٠ على القانون ٢٠١٠/٠٤٥ المتعلق بالاتصال السمعي البصري. وجاء هذا النص ليكرس تحرير القطاع والتعددية والتنوع وحرية تداول المعلومات والمنافسة الحرة بين المتعهدين بالإضافة إلى مهام الخدمة العمومية المسندة إلى جميع وسائل الإعلام السمعية البصرية سواء كانت عمومية أو خصوصية. كما يعطي هذا القانون الاستقلالية التامة للمؤسسات الاتصال الخواص وكامل الحرية في ممارسة العمل الإعلامي دون أي تدخل خارجي.

وتتبع الضوابط والشروط المتعلقة بتنمية القطاع السمعي البصري الخصوصي من إرادة المشرع إدراج نشاط المتعهدين الخواص ضمن خدمة المصلحة العامة وصونها. ومن المعلوم أن البرامج

رئيس السلطة العليا يستقبل دبلوماسية أمريكية

استقبل رئيس السلطة العليا يوم الأربعاء ٢٠ فبراير ٢٠١٣، السيدة ماريون وهلير المكلفة بالشؤون السياسية في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بنواكشوط. وخلال هذه المقابلة قدم السيد حمود ولد امحمد عرضا حول مهام ونشاطات السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية مستعرضا أبرز محطات مسار تحرير القطاع السمعي البصري في البلد. كما عبر الطرفان عن رغبتهما في توثيق عرى التعاون الثنائي و تدارسا سبل تعزيزه. حضر اللقاء السيدان سيد احمد ولد دشاقي الأمين العام للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية ومحمد ولد أوفى المكلف بالاتصال في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بموريتانيا.

السلطة العليا توجه إنذارا إلى وكالة نواكشوط للأنباء

الدول المجاورة. وقد التزم مدير الوكالة، الذي اعتذر عن سطو قراصنة الالكترونيات على موقع مؤسسته، بأخذ مزيد من الحيطة والإجراءات اللازمة لتأمين هذا الموقع بشكل أفضل.

وجهت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية إنذارا، بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٣، إلى وكالة نواكشوط الالكترونية للأنباء.

ويتعلق هذا الإجراء بنشر موقع الوكالة المذكورة معلومات غير مؤكدة واتهامات خطيرة لإحدى



يوم تفكيري حول «مسؤولية الصحفي»



الصحفيين الموريتانيين ويبحث إلى التأمل والتفكير حول مقاصد حرية الصحافة وأبعاد ما تخدم به النفع العام وحول أخلاقيات المهنة الصحفية والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أرباء بسبب استخدام غير مسؤول لحق التعبير والإعلام.

وفي الختام خلص المشاركون إلى جملة من التوصيات من أبرزها:

- تفعيل الرقابة الذاتية واحترام الأخلاق المهنية لاسيما أثناء تغطية النزاعات المسلحة والأزمات والحملات الانتخابية.
- تكوين الإعلاميين حول المفاهيم والقوانين المتعلقة بالأسرار العسكرية والأمنية، وحول تقنيات تغطية النزاعات المسلحة.
- تشجيع التخصص في المجال الإعلامي لاسيما في تغطية النزاعات المسلحة.
- إعداد معجم يحدد أبرز المفاهيم ويعرف بالمصطلحات المستخدمة في المجال الإعلامي.
- نبذ ثقافة الشائعة والاجتهاد في تحري الموضوعية والتجرد والتأكد من صدق الخبر قبل نشره.
- إعداد وتبني واحترام ميثاق شرف خاص بممارسة العمل الإعلامي أثناء النزاعات المسلحة والفترات الاستثنائية.
- تفعيل هيئات الضبط الذاتي وهيئات الرقابة داخل المؤسسات الإعلامية.

نظمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٣ في نواكشوط، يوما تفكريا حول «مسؤولية الصحفي». ويأتي تنظيم هذه الندوة في خضم تجربة صحافتنا الفتية في تغطية النزاع المسلح القائم في شمال مالي. حيث رأت السلطة العليا، تجاوبا مع الظرف الإقليمي المتأزم، وسعيا إلى تأطير ومواكبة الصحافة في تطلعها إلى الحرية واحترام الأخلاق المهنية، أن تنظم لقاء للمهنيين للتفكير حول مقاصد حرية الصحافة والبعد الأخلاقي للرسالة الإعلامية.

حضر الندوة، التي افتتحها رئيس السلطة العليا، عدد من المسؤولين السامين في الوزارات وهيئات الضبط الوطنية وممثلو النقابات والتجمعات والروابط الصحفية ونخبة من الخبراء والمهنيين في مؤسسات الإعلام العمومية والخواص.

قدمت خلال هذا اليوم التفكيري عروض حول التغطية الإعلامية للنزاعات المسلحة والفترات الاستثنائية، ومسؤولية الصحفي في التعاطي مع فرقاء النزاعات، والضبط الذاتي للصحافة في الفترات الاستثنائية، ودور هيئات التنظيم في ضبط الممارسات الصحفية في أوقات الأزمات وفترات الحملات الانتخابية وتغطية النزاعات المسلحة.

أشفعت العروض بنقاشات مستفيضة أثرت الموضوع وتناولت مختلف جوانبه النظرية والتطبيقية. وقد ثمن المشاركون تنظيم الملتقى في ظرف تشهد فيه شبه المنطقة نزاعا مسلحا مقلقا، مما يستنهض الضمير المهني لكل

حرية الصحافة وأخلاقيات الإعلام

بقلم : مريم ديان عضو مجلس السلطة العليا



تكرس القوانين المنظمة للإعلام في بلادنا حرية الصحافة والتعددية والتنمية الحرة لجميع وسائل الإعلام المكتوب والسمعي البصري. وتعتبر هذه القوانين الوطنية من أكثر التشريعات تقدما على مستوى القارة، حيث استحدثت نظام التصريح

بدلا من نظام الترخيص كما ألغت عقوبة السجن والإكراه البدني وحولتها إلى جزاءات ملائمة للجرح الصحفية. ولعل أرقى الأحكام المؤكدة لنزعتها التحريرية ما تضمنه القانون رقم ٢٠١٠-٤٥ الصادر بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٠ في مادته الثالثة التي تنص على أن «كل التباس أو غموض في النص يجب أن يؤول لصالح حرية التعبير».

وكما هو الحال في سائر البلدان، تخضع حرية الصحافة في بلادنا لبعض الضوابط التي لا تشكل في حد ذاتها قيودا مخالفة لتأكيد القيمة القانونية لهذه الحرية. من أهم هذه الضوابط احترام القيم الإسلامية وكرامة الإنسان وحيات الغير وممتلكاتهم والمحافظة على النظام العام وصون الوحدة الوطنية وحماية الحوزة الترابية واحترام التنوع والتعددية في التعبير عن تيارات الفكر والرأي. وللسهر على احترام هذه الضوابط أنشئت سلطة لتنظيم الصحافة والسمعيات البصرية خولت كل الصلاحيات التي تمكنها من تأمين التوازنات داخل القطاع وفرض احترام الأحكام القانونية والأخلاقيات المسلم بها في مجال ممارسة المهنة الصحفية.

ولا تعاني هذه الحرية، التي تعيشها صحافتنا اليوم كاملة، أية قيود خارجا عن هذه الضوابط القانونية. إلا أنه من الطبيعي أن يغلب الصحفي الموريتاني، حين يدعو وازع الضمير وإدراك مناهج مهنته، جانب المصلحة العامة، فيعمل بمقتضى واجبه الأخلاقي على التوفيق بين حريته ومسؤولية. إذ لا يجوز بأي حال أن يتذرع باستخدام حقه في الإعلام لإلحاق الضرر بالغير وبث روح التفرقة والحقد وتهديد السلم المدني واللحمة الاجتماعية والوحدة الوطنية.

يشمل النقاش المستمر حول حرية الصحافة وأخلاقيات الإعلام كل مجالات حرية التعبير عن الرأي والفكر ومسؤولية نشر المعلومات. ويحدد أيمانويل ديرييه^١ «حرية الصحافة في» القدرة على التصرف بإرادة ذاتية، ودون إكراه أو منع من أي شخص أو قوة أو سلطة غير مؤهلة لذلك قانونيا، أو مدفوعة بأسباب خارجة عن الضوابط المحددة أو مستخدمة وسائل غير مخولة لها». أما افرانسي بال^٢ فيعرفها على أنها «الحق المعترف به لكل فرد في التمتع بالحرية الكاملة في استخدام أدوات الاتصال التي يختارها للتعبير عن رأيه أو لنقل وقائع تتعلق بحياة المجتمع أو لإخبار الغير دون أي قيد غير الذي يحدده القانون».

وترتبط حرية الصحافة ارتباطا وثيقا بجميع الحريات الأخرى سواء كانت فردية أو جماعية. وهي شديدة الاقتران باستقلالية وسائل الإعلام وبحرية التعبير التي هي حق أساسي وحيوي لانعتاق الإنسان وتحرير ضميره وترسيخ مواطنته ومشاركته السياسية. وفي هذا السياق يقول افرانسي بال «من الأكيد أن حرية الصحافة ليست كغيرها من الحريات ذلك أنها تشكل في آن واحد حاضنا وشرطا في الوجود لجميع الحريات الأخرى الشخصية والسياسية،». كما يقول الأستاذ إيبا دير تيام «ولعل حرية الصحافة، فضلا عن ذلك، وسيلة للتعبير عن الحرية....»^٣.

ولا شك أن حرية الصحافة والديمقراطية متلازمتان، تتبادلان الخدمة والدعم ولا يمكن الفصل بينهما. إذ تشكل اليوم حرية الإعلام أكثر المقاييس دقة لمعرفة مستوى التطور الديمقراطي في أي بلد. وذلك ما نبه إليه الفيلسوف أمانويل كانت حين قال «لا يوجد معيار لقياس قوة الديمقراطية أصدق من الصحافة وتعدديتها». فحرية الصحافة تخدم الديمقراطية بما تتيحه ممارسة وسائل الإعلام لحقها في التعبير ونشر المعلومة من دور هام في السهر على الديمقراطية وصون مكاسبها بالكشف عن قصور المؤسسات وعجزها وانحرافها وبالتشهير بممارسات الظلم والحيث. وفي المقابل، تحدد الظروف السياسية ومستوى رسوخ الديمقراطية مدى تطور أو انحسار حرية الصحافة. ولا شك أن التاريخ السياسي والمسارات الديمقراطية في جميع الدول كان لها بالغ الأثر في درجة وإمكان التمتع بهذه الحرية. والمجتمعات الديمقراطية هي وحدها اليوم التي تكرس بل تحترم القيمة القانونية للحق في الإعلام والتعبير.

و هذا الحق يضمنه الدستور الموريتاني لكل المواطنين. كما

١ - قانون الإعلام

E. Derieux : Droit des médias, Dalloz, 2ème édition P. 8.

٢ - أستاذ العلوم السياسية جامعة باريس.

٣ - دراسة نقدية للصحافة في رواندا

Luc Adolphe Tiao : Etude

تكوين أطر السلطة حول استغلال آلية متابعة الإعلام السمعي البصري



قامت بعثة من السلطة العليا بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٣ ، بزيارة إلى الرباط بهدف الاطلاع والتكوين حول تقنيات استغلال آلية متابعة وضبط المادة الإعلامية التي تبثها وسائل الاتصال السمعية البصرية في البلاد، والتي ستوفرها قريبا سلطة الضبط المغربية للسلطة العليا بموجب اتفاق بين الهيئتين.

ضمت البعثة كلا من السيد العربي ولد العربي رئيس وحدة التلفزيونات والمحطات الأرضية بالسلطة العليا والسيدتين يوكيه بنت عبد الله ولد ديداه وفاطمة بنت محمد الأمين والسيد محمد ولد إسماعيل، أطرا بقطاع السمعيات البصرية بالسلطة.

تعزيز القدرات الذاتية

تغطيتها الصحية واقتناء التجهيزات ودعم الطباعة والسحب وتأجير المقرات. أشفعت العروض بنقاش مستفيض ساهم في إثراء المعلومات حول واقع الصحافة الموريتانية والقوانين المنظمة لها. كما مكن من بلورة رؤية موحدة لمتطلبات ضبط قطاع الإعلام والتحديات التي يتعين رفعها في مجال التنظيم. وفي الختام أصدر المشاركون جملة من التوصيات الرامية تطوير وترقية القطاع.

وضعه ومبرزين أهم تجارب السلطة العليا في ضبطه وتنظيمه. وفي حديثهم عن تجربة صندوق دعم الصحافة أوضح المتدخلون أن موارد الصندوق تم توجيهها هذه السنة لتشجيع المؤسسات الإعلامية على تنمية قدراتها وتحديث وسائلها وترقية إسهامها في تعددية القطاع. لهذا الغرض تمت مواءمة العون المقدم مع الحاجات الملحة لاسيما تكوين وتأهيل الموارد البشرية ودعم

نظمت السلطة العليا، بتاريخ ٢٩ يناير و ١٩ فبراير ٢٠١٣، ورشتي تكوين داخلي حول واقع وآفاق الصحافة الموريتانية المكتوبة وتجربة صندوق دعم الصحافة في بلادنا. ويندرج هذا النشاط في إطار الجهود المبذولة في تعزيز القدرات وتأهيل الموارد البشرية وتثمين التجارب في مجال الضبط والتنظيم.

وقد تميزت هذه الورشات بعروض قيمة قدمها أعضاء في مجلس السلطة وأطر من المؤسسة، استعرضوا خلالها مفهوم الصحافة المكتوبة وطبيعتها ومسار تطورها في موريتانيا. كما حل المحاضرون الإطار القانوني والمؤسسي لإعلامنا المكتوب، مبيّنين مكانه قوته



شارع الملك فيصل ص.ب: ٣١٩٢

هاتف : ٨٨ ١٠ ٢٤ ٤٥ فاكس : ٥١ ١٠ ٢٤ ٤٥

www.hapa.mr

ايناتيروم — طوشكاونا

رسالة

نشرة خاصة تصدرها السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية

مسؤول النشر : حمود ولد امحمد

تصميم و طباعة : أفلاشكوم — محمد ولد يحظيه